

كلمة العدد

* قيس ماضي فرو

يتناول هذا العدد من "جدل" أهمية الشهادات الشفوية في كتابة التاريخ الفلسطيني. لا شك أنّ "التاريخ الشفوي" ما زال محظوظاً نقاش، وذلك لأنّ بعض المؤرخين ما زالوا يرفضون منحه الشرعية، على اعتبار أنه لا يرقى إلى التاريخ الوثائقي المعتمد على الشهادات المكتوبة. لكن هذا النقاش لم يُفضِّل إلى وضع قواعد معرفية تؤكّد أنّ الشهادات المكتوبة والمنقولة شفوياً تمثل الماضي كما كان، وأنّ الحدث الموصوف في الوثائق والصور وفي الشهادات الشفوية هو نفسه الحدث كما كان عند حصوله. يبقى النقاش، إذًا، حول الفرق بين المنهجيات المستخدمة في التاريخ الشفوي وتلك المستخدمة في التاريخ الوثائقي، وبين أهداف كلّ منهما. فالتاريخ الشفوي له أهداف خاصة به، لا يستطيع التاريخ الوثائقي في كثير من الأحيان تحقيقها، وفي كثير من الأحيان يلجأ بعض المؤرخين الوثائقيين إلى شهادات شفوية تستطيع أن تؤكّد أو تنفي شهادات مكتوبة. من الملاحظ أنّ الاعتراف على التاريخ الشفوي يحمل في طياته أبعاداً أيديولوجية، بحيث إنّ غالبية المعترضين عليه ينتمون إلى جماعات وشعوب مسيطرة، بينما غالبية المدافعين عنه يمثلون جماعات وشعوبًا مهمشة.

يحتوي هذا العدد من "جدل" على أربع مقالات تعالج موضوع التاريخ الشفوي الفلسطيني من جوانب عدّة. المقالة الأولى لقيس فرو والتي تتناول ثلاثة مواضيع أساسية: 1- عرضاً مقتضباً للجانب النظري كما شرحه بعض من أشهر المتخصصين في التاريخ الشفوي، مقارنة مع التاريخ الوثائقي وربط ذلك بالتاريخ الشفوي الفلسطيني؛ 2- معالجة القواعد العامة التي ينتهجها جامعو الشهادات الشفوية وكيفية استخدامها في الكتابة التاريخية بغية الاستفادة منها في التاريخ الشفوي الفلسطيني؛ 3- الوقوف على جوانب من النقاش المحتمل بين رؤية صهيونية تنفي مصداقية قدرة التاريخ الشفوي الفلسطيني على تقديم رواية منافسة للرواية الصهيونية ورؤيه فلسطينية تدافع عنه، عارضهً نماذجً من أخطاء متعمدة في التاريخ الوثائقي الصهيوني.

أما المقالة الثانية، فهي للبروفيسور مصطفى كبها، يتناول فيها ضرورة استخدام الشهادات الشفوية في كتابة التاريخ الفلسطيني بسبب عملية التدمير التي تعرض لها الموروث الثقافي الفلسطيني، ومن ضمنها أرشيفات المؤسسات الثقافية والسياسية والمكتبات العامة والخاصة. يعرض كاتب المقالة مشاريع فلسطينية عملت في مجال جمع شهادات شفوية، ليصل إلى نتيجة مفادها أن هذه المشاريع لها ثلاثة شروط أساسية: التقيد بمنهجية التاريخ الشفوي، التنسيق الكامل بينها منعاً للتكرار وتحديد الأولويات في جمع الروايات من فئات عمرية كبيرة.

تناول المقالة الثالثة، التي كتبتها همت الزعبي، أهمية الشهادات الشفوية للنساء في عملية التاريخ الفلسطيني. تستعرض الكاتبة باقتضاب أسباب تهميش النساء في الكتابة التاريخية التقليدية وتطور التاريخ النسوي الحديث، معتبرة أن هذا التطور مر بمراحلتين. رغم تقديم المرحلة الأولى معلومات جديدة حول النساء، فإنها لم تغير في شيء من مكانتهن الهامشية. حصل التغيير في المرحلة الثانية حينما استفاد التاريخ النسوي من مناهج حديثة ومن استخدام الشهادات الشفوية كمصدر مهم في كتابة تاريخ النساء. يمنح التاريخ الشفوي، في نظر الكاتبة، القدرة على التعبير عن الاختلافات الشخصية والجندرية والطبقية في المجتمع الفلسطيني، وتستطيع النساء عن طريق شهادتهن سد فجوات كثيرة في تاريخنا، مما يسمح في خلق تكامل بين تجارب النساء والرجال في هذا التاريخ.

المقالة الرابعة، التي كتبها وديع عواددة، هي دعوة إلى استخدام الرواية الشفوية: كي لا نفقد الذكرة. أصبحت الشهادات الشفوية ركناً أساسياً في المحافظة على هوية الفلسطينيين وفي صياغة ذاكرتهم الجماعية، شأنهم في ذلك شأن كثير من الشعوب والجماعات المقهورة. في ظلّ واقع اللجوء والشتات، نسجت الجدّات والأمهات رواية المكان في وعي الأجيال المولودة خارج موطنها وديارها بروايات شفوية عفوية حول الحياة الفلسطينية في القرية الفلسطينية التقليدية، فتشكلت في هذا الوعي ملامح البيوت والحواري، والبيادر والبيارات والحقول، ومواسم الحصاد، والأفراح والاحتفالات الشعبية. لكي يبقى هذا الوعي نابضاً حياً، يجب تحويل الروايات العفوية إلى شهادات منظمة حسب أصول التاريخ الشفوي المنهية.

*بروفيسور قيس ماضي فرو: استاذ في تاريخ الشرق الاوسط ومدير برنامج التاريخ في مدى الكرمل.